الجمهورية التونسية
وزارة التربية
الديوان

تونس في ، 17 فيفري 2015

الجمهورية التونسية
وزارة التربية

بـــــــــلاغ

إيمانا منها بأنّ سلامة المناخ الاجتماعي شرط اساسي لإنجاح مشروع الإصلاح التربوي وحرصا على التفاعل الايجابي مع طلبات مختلف الاسلاك التربويّة، عقدت وزارة التربية سلسلة من الجلسات مع النقابة العامّة للتعليم الثانوي قصد التوصّل إلى حلول بشأن الملفات المطروحة، وقد أكّدت الوزارة خلال هذه الجلسات على :

- التزامها بالتطبيق الفوري والكامل لكلّ الاتفاقات السابقة بما تضمّنته من بنود ذات صبغة ترتيبية وماليّة.
- استعدادها للتفاعل ايجابيّا والدخول مباشرة في مفاوضات جدّية حول سائر النقاط ذات الصبغة الترتيبيّة المضمّنة باللائحة المهنيّة لاسيما بالنظر إلى تقارب وجهات النظر بين الوزارة والطرف الاجتماعي في الملفّات المتّصلة بالتصدّي للعنف وتحسين ظروف العمل بالمؤسسات التربويّة وتطوير آليات تعيين المديرين والنظار وملف العمل الدوري وغيرها من الملفات ذات الصبغة الترتيبيّة.

- إمكانيّة الاستجابة لبعض الطلبات الماليّة الجديدة والتي لم يسبق التفاوض في شأنها والمرتبطة بمنح خصوصيّة لا تأثير لها على شبكة التأجير على غرار منح الامتحانات الوطنيّة مراقبة واصلاحا ومنحة مستلزمات العودة المدرسيّة مع مراعاة التوازنات الماليّة العموميّة خاصّة بالنظر إلى الظرف الاقتصادي والمالي الدقيق للدولة.

- أمّا بالنسبة لبقيّة الطلبات الماليّة الجديدة فقد أكّدت الوزارة على أنّها ستؤخذ بعين الاعتبار في إطار المفاوضات العامّة حول الأجور المزمع انطلاقها خلال هذا الأسبوع وقد شكّلت هذه النقطة محور الاختلاف بين الوزارة والنقابة إذ تمسّك الطرف الاجتماعي بضرورة تمكين السادة الأساتذة من منح مزدوجة في إطار المفاوضات العامّة بالإضافة إلى منح إضافيّة في سياق المفاوضات القطاعيّة.

وإنّ الوزارة إذ تجدّد تمسكّها بالحوار كمنهج لحلّ جميع الإشكاليات المطروحة فإنّها تؤكّد على ضرورة أن يكون هذا الحوار جدّيا ومسؤولا ومنسجما مع النسق العام للمفاوضات الاجتماعية بين الحكومة والشريك الاجتماعي.

الجمهورية التونسية
وزارة التربية

www.education.gov.tn